كلية الحقوق.

قسم التشريعات الاجتماعية.

أثر اتفاقات منظمة التجارة العالمية (الجات) على القانون الاجتماعي، وعلاقات العمل في مصر.

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق.

مقدمة من الباحث:

إسلام أحمد علي محمد

المستشار بهيئة قضايا الدولة

لجنة المناقشة و الحكم على الرسالة :

الأستاذ الدكتور/ أحمد حسن البرعي مشرفًا ورئيسًا

أستاذ ورئيس قسم التشريعات الاجتماعية بكلية الحقوق – جامعة القاهرة – ووزير القوى العاملة والهجرة الأسبق – ووزير التضامن الاجتماعي السابق.

الأستاذ الدكتور/ سيد طه بدوي عضوًا

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة بكلية الحقوق- جامعة القاهرة.

المستشار الدكتور/ محمود سلامة جبر عضوًا

نائب رئيس هيئة قضايا الدولة سابقًا والأستاذ المنتدب بكلية الحقوق - جامعة القاهرة.

عام ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦

خير ما نستفتح به الدراسة الحالية قول الله تبارك وتعالي على لسان شعيب (عليه السلام) : " إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الإِصْلاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ" صدق الله العظيم، سورة هود الأية (٨٨).

فاللهم وفقني لماتحبه، وترضاه، واجعل هذا العمل خالصًا لوجهك الكريم .

/الإهـــــــــداء

إلى روح أمي ... تلك الروح التي ترقد بسلام في قبر معلوم تحت سماء بلادي ... هل تعلمين أن توجيهاتك الراسخة فى أعماقي في لحظات جمعتنا أحبُّ إليَّ من جميع المغانم العلمية والعملية؟! فأنتِ التي غرست في نفسي معاني الحب والوفاء والإخلاص، وحبُّ العلم.

إلى والدي... هل تعلم أني ما تلفتُ حولي إلا رأيتني مغمورًا بأيديك البيضاء؟، فهذا دمك يجرى في عروقي، وأنت الرجل الوقور الذي اجتاز مغاور الحياة بقلب أصلب من الصخور، وعزيمة أمضى من السيف... وذلك ثغرك الذي لم يعرف غير الابتسام، وذلك إيمانك أتذكره فأعرف أن اليقين كنز ثمين... فاللهم امنحه الصحة والعمر الطويل؛ فهو الأب، والأستاذ، والموجه.

إلى زوجتي رفيقة دربي... فهي تعرف لماذا؟

إلى أولادي... زهور حياتي... مهاب، ومازن، وماهينور.

أهدي هذا العمل.

شكـــــر وتقـــدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وأصحابه الطاهرين، وبعد.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى العالم الجليل، والفقيه المبجل، معلم الأجيال، الذي تخرج على يديه قضاة ومستشارون وأساتذة قانون، ليس في مصر والوطن العربي فحسب بل في العالم أجمع، وأصبح علمه يمتد في كلِّ ربوع الأرض ينتفع به، هو الأستاذ الدكتور الفقيه/ أحمد حسن البرعى، الذي قبل بكل فخر لىّ أن يتفضل سيادته مشكورًا ويشرف على رسالتي، وفتح ليّ مكتبه ومكتبته الخاصة أنهل منهما من علمه، ووجهني إلى طريقة البحث. ورغم مشغولياته الكبيرة ومسئولياته الجسيمة كوزير لوزارتين متتابعتين مختلفتين هما وزارة القوى العاملة والهجرة، ووزارة التضامن الاجتماعى، إلا أنه تفضل مشكورًا بتوجيهي في العديد والعديد من التوجيهات الهامة، والذي تعهدني برعايته وأحاطني بكرمه ونُبل خُلقه حتى يخرج هذا العمل إلى النور، فله مني كل التقدير والإعزاز.

كما أخص بالشكر والتقدير للأستاذ الدكتور/ سيد طه بدوي- أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة بكلية الحقوق- جامعة القاهرة، بأسمى آيات التقدير، وخالص الامتنان، والشكر على قبول سيادته الإشتراك في مناقشة هذا البحث، والذي لطالما نهلت من بحر علمه، أثناء كتابة هذا البحث حتى يخرج للنور، وأقدر لسيادته كثيرًا الجهد الذي سيبذله للاطلاع على هذا البحث، فله عني خير الجزاء.

كما يشرفني بكل الحب والتقدير أن أتقدم للمستشار الدكتور/ محمود سلامة جبر، نائب رئيس هيئة قضايا الدولة سابقًا، على قبوله الإشتراك في لجنة الحكم على الرسالة، والذي لطالما انتفعت بعلمه الغزير في أثناء كتابة هذا البحث، حتى يخرج للنور، وأقدر لسيادته كثيرًا الجهد الذي سيبذله للاطلاع على هذا البحث، فله عني خير الجزاء.

وأنتهز الفرصة لأسجل لهم جميعًا خالص شكري وتقديري وعظيم أمتناني؛ لتفضلهم جميعًا بالموافقة على الاشتراك في مناقشة هذا البحث، بالرغم من كثرة مشاغلهم العلمية، تلك هي شيم العلماء.

أطال الله في عمرهم جميعًا وأدام عليهم الصحية والعافية، وجزاهم الله عني خير الجزاء.

وأتقدم بكل الحب والتقدير والعرفان بالجميل، لكل أساتذتي، الذين علموني في كل مراحل تعليمي، اللهم أجزهم عني خير الجزاء.

وأسأل الله عز وجل أن أكون قد وفقت في هذا البحث، وأن يغفر لي مافيه من نقصان أو سهو، فالكمال لله وحده، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الباحث

المقدمة

مِمَّا لاشك فيه أن اهتمام شعوب العالم– ومن بينها مصر– بحقوق الإنسان، ومنها حقوق الطبقة العاملة؛ باعتبارها الجزء الفاعل والهام في المنظومة الاقتصادية، لم تعد محل خلاف بين المنظرين والباحثين في مجال حقوق الإنسان؛ إيمانًا منهم بضرورة تحسين أوضاع العمال الاقتصادية، وحمايتهم من استغلال أصحاب الأعمال، ولضمان تمتعهم بالحقوق التي كفلتها لهم كافة الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق العمال.

وقد اقتضت الضرورة – من أجل المحافظة على حقوق الطبقة العاملة – توحيد المبادئ والمعايير التي تنظم العمل في مختلف البلدان؛ لأن تفاوت تلك المبادئ والمعايير من بلد إلى آخر، قد يؤدى إلى تفاوت في تمتع تلك الطبقة بحقوقها الاقتصادية والاجتماعية، مِمَّا ينتج عنه عدم تحقيق العدالة الاجتماعية التي نادت بها كافة العهود والمواثيق.

ومِمَّا لاشك فيه أنَّ حقَّ العمل يعد من أهم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛ باعتباره أهم مصادر العيش بالنسبة للعامل. كما أنه القوة الدافعة لمسيرة التنمية بالنسبة لكلِّ بلدان العالم، بالإضافة إلى أنه يعتبر جزءًا لايتجزأ من حياة الإنسان؛ باعتبار أنّ العمل ليس ترفًا ولايمنح تفضلًا، بل هو حقٌّ وواجب وشرف، ولايجوز جبر أحد عليه، أو تسخيره لأدائه، كما يجب أنْ يتمتع الجميع بهذا الحق في ضوء قواعد المساواة، وعدم التمييز في الاستخدام أمام تولي الوظائف العامة؛ تحقيقًا للعدالة، والحرية، والسلام الاجتماعي.

وتحقيقًا لهذه الأهداف النبيلة، وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى وبالأخص عام ١٩١٩م، تمَّ إنشاء منظمة العمل الدولية؛ وذلك للقيام بوضع المبادئ التي ترسخ تمتع الطبقة العاملة بالحقوق، من أجل تحسين أوضاع العمال الاقتصادية والاجتماعية، وقد أصدرت المنظمة العديد من الاتفاقيات والتوصيات التي شكلت القانون الدولي للعمل؛ للوصول إلى هدفها الذي أُنشِئت من أجله، باعتبارها المختصة والمعنية بشؤون العمال، وقد نصت ديباجة دستور منظمة العمل الدولية

على أنه:" لما لم يكن من سبيل إلى إقامة سلام عالمي ودائم، إلا إذا بُنى على أساس من العدالة الاجتماعية".[١]

وقد تبع ذلك في عام ١٩٤٧م، قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالاشتراك مع ٢٣ دولة بتوقيع مايعرف باتفاقية الجات، وهي الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية، والتي تهدف إلى تحرير تجارة السلع الزراعية والصناعية والمنسوجات، وتخفيض مستوى التعريفة الجمركية على السلع المستوردة، وإزالة كافة القيود الجمركية، وتحقيق النفاذ إلى الأسواق. ولقد مّرت هذه الاتفاقية بعدة مفاوضات وجولات، إلى أن رأت النور في إنشاء منظمة التجارة العالمية بنهاية جولة أوروجواي، التي أنهت أعمالها في مراكش عام١٩٩٤م، لتدخل الاتفاقية حيز التنفيذ في يناير ١٩٩٥م.[٢]

ولكنَّ هذا الدور الجديد للتجارة العالمية قد يتعارض مع الأهداف النبيلة لمنظمة العمل الدولية المعنية بحقوق الطبقة العاملة؛ باعتبار أنّ مسألة تحرير التجارة قد تمس بحقوق الطبقة العاملة؛ لتعلق أسس اتفاقية الجات بشؤون العمال، فزيادة تحرير

---

(١) دستور منظمة العمل الدولية، جنيف، سويسرا عام ١٩١٩م، وقد عدل النص الأصلي للدستور، الموضوع عام ١٩١٩م، بموجب تعديل عام ١٩٢٢م، الذي بدأ نفاذه في ٤ حزيران/ يونيه ١٩٣٤م، وبصك تعديل عام ١٩٤٥م، الذي بدأ نفاذه في ٢٦ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٤٦م، وبصك تعديل ١٩٤٦م، الذي بدأ نفاذه في نيسان/ أبريل ١٩٤٨م، وبصك تعديل عام ١٩٥٣م، الذي بدأ نفاذه في ٢٠ أيار/ مايو ١٩٥٤م، وبصك تعديل ١٩٦٢م، الذي بدأ نفاذه في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٦٣، وبصك تعديل ١٩٧٢م الذي بدأ نفاذه في أول تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤م، ويعد أخر تعديل تم في مؤتمر العمل الدولي، جنيف، في دورته الخامسة والثمانين ٣ حزيران/ يونيه عام ١٩٩٧م، بشأن تعديل المادة ١٩ من دستور منظمة العمل الدولية بادراج فقرة جديدة بعد الفقرة ٨ – ٩ ،بناء على اقتراح مجلس الادارة يجوز للمؤتمر، بغالبية ثلثي أصوات المندوبين الحاضرين المقترعين أن يلغي أي اتفاقية معتمدة وفقًا لأحكام هذه المادة، إذا تبين أن الاتفاقية فقدت غايتها أو أنها لم تعد تقدم أي إسهام يفيد في تحقيق أهداف المنظمة".

(٢) الوثيقة الختامية المتضمنة نتائج جولة أوروجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف ، مراكش، ١٥ نيسان/ أبريل ١٩٩٤م، نصت على:" اتفق الممثلون على أنه يحبذ قبول اتفاقية منظمة التجارة العالمية من جانب جميع المشاركين في جولة أوروجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف (المشار إليهم فيما بعد باسم"المشاركين") بحيث تدخل حيز التنفيذ بحلول أول كانون الثانى/ يناير ١٩٩٥، أو في أقرب وقت ممكن بعد هذا التاريخ. ويجتمع الوزراء في موعد لايجاوز أواخر عام ١٩٩٤، وفقًا للفقرة الختامية من إعلان بونتاديل إيستي الوزاري، لاتخاذ قرار بشأن التنفيذ الدولى للنتائج، بما في ذلك توقيت دخولها حيز التنفيذ.

التجارة العالمية قد يؤدي إلى نفاذ سلع تتمتع بجودة عالية إلى داخل الأسواق النامية، مِمَّا قد يؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاج المحلي، ومن ثمَّ التأثير على قدرة المصانع على احتواء قدرات وأعداد سوق العمل، مِمَّا يتسبب في بعض الأحيان إلى تقليص حجم العمالة أوغلق المصانع، وهذا يشكل خطرًا داهمًاعلى مستقبل الطبقة العاملة.

وإزاء هذا الخطر، فقد تمت محاولة إدراج معايير العمل الأساسية ضمن بنود اتفاقية الجات حتى تاريخ إنشاء منظمة التجارة العالمية؛ وذلك لحماية الطبقة العاملة وتمتعها بالحقوق المتعارف عليها دوليًا، وهو ما يعرف باسم "الشرط الاجتماعي"، وكان ذلك بناءً على اقتراح أمريكي؛ لتقديم العديد من المزايا التجارية للدول التي تلتزم بمعايير العمل الأساسية، وقد استُقبل هذا الاقتراح بموافقة دول الشمال المتقدم، إلا أنه لم يحظ بموافقة من قبل دول الجنوب النامي؛ لتعلق هذا الموضوع بالاختصاص الأصيل لمنظمة العمل الدولية.

وقد ألزمت منظمة التجارة العالمية نفسها بضرورة الاهتمام بحقوق العمال، وتحقيق المساواة من حيث شروط العمل بالنسبة لجميع العمال، وذلك باتباع مستويات العمل الدولية؛ باعتبار أنَّ معايير العمل الأساسية (الحرية النقابية، والقضاء على العمل الجبري أو الإلزامي، والقضاء على التمييز في الاستخدام، وعمالة الأطفال)، هي الأسس المحددة للتعاون الدولي، والتجارة العالمية بين دول العالم بعضها البعض، من خلال تجارة حرة عادلة، تتمتع الطبقة العاملة فيها بكلِّ الحقوق المتعارف عليها دوليًا، والمنصوص عليها في كل الاتفاقيات، باعتبار أنَّ العمل في ضوء الالتزام بتلك المعايير هو نهج حياة على مستوى العالم.

وقد انضمنت مصر إلى الاتفاقية، وتعهدت بتطبيق بنودها في مجالي تجارة السلع والخدمات، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق.[٣]

([٣]) صدر في ١٩ شوال عام ١٤١٥هـ، الموافق ٢٠ مارس ١٩٩٥م، قرار رئيس الجمهورية رقم (٧٢) لسنة ١٩٩٥م، بالموافقة على انضمام جمهورية مصر العربية لمنظمة التجارة العالمية، والاتفاقات التي تضمنتها الوثيقة الختامية المتضمنة نتائج جولة أوروجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وجداول تعهداتها، والموقعة في مراكش بالمملكة

من هذا المنطلق سيقوم الباحث بدراسة اتفاقات منظمة التجارة العالمية (الجات)، ومدى تأثيرها على القانون الاجتماعي وعلاقات العمل في مصر، على اعتبار أنَّ مصر قد انضمت إلى هذه الاتفاقية، ومن ثمّ فهى ملزمة بتنفيذ ماجاء في بنودها المتعددة.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة هذا البحث في ارتباط العالم أجمع ارتباطًا وثيقًا في غالبية المجالات، خاصة حقوق الإنسان والمجال الاقتصادي والاجتماعي، وفي أعقاب إنشاء منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة، بات من الضروري قيام التجارة العالمية على أسس صحيحة من المنافسة، التي يجب أن تكون السمة الأساسية فيها هي العدالة، وخاصة مراعاة أحكام الشرط الاجتماعي، الذي يتضمن في مفهومه ضرورة تطبيق معايير العمل الأساسية التي أقرتها كل المواثيق، والاتفاقيات، والإعلانات الدولية العالمية منها والإقليمية.

لقد شهد المجتمع المصري كثيرًا من التغيرات الجوهرية على كافة الصُعد لاسيما الاجتماعية منها والاقتصادية منذ التوقيع على اتفاقية الجات، فقد أصبحت مصر ملزمة ببنود الاتفاقية خاصة في الشق الخاص بالعمل وحقوق العمال، وماتبع ذلك من تغيرات اجتماعية واقتصادية كبرى، كان لها تأثير على علاقات العمل في مصر.

ومن كل ماسبق تظهر إشكاليات هذا البحث؛ باعتبار أن مصر دولة من عداد الدول الآخذة في النمو، والتي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة وزيادة الفقر، ممَّا جعلها

المغربية بتاريخ ١٥/٤/١٩٩٤م، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق، وفي١٦ ذي القعدة عام ١٤١٥هـ، الموافق ١٦ أبريل عام ١٩٩٥م، وافق مجلس الشعب على هذا القرار. وفي ١٩ من ذات الشهر صدّق رئيس الجمهورية على هذه الموافقة، وفي ١٧ مايو ١٩٩٥م، أصدر وزير الخارجية قراره رقم (٤٢) لسنة ١٩٩٥م، بأن ينشر في الجريدة الرسمية في ١٥/٦/١٩٩٥م، ويعمل به من أول يناير عام ١٩٩٥م، أيّ بأثر رجعي، وقد نُشِر قراري رئيس الجمهورية ووزير= =الخارجية بالجريدة الرسمية بالعدد رقم (٢٤) تابع، الصادر في ١٥ يونيه، وفي ٣٠ يونيه عام ١٩٩٥م، أصبحت مصر عضوًا أصليًا في منظمة التجارة العالمية.

لاتراعي بشكل كبير في نشاطها الاقتصادي أحكام ومعايير العمل الأساسية المعروفة بالشرط الاجتماعي، ممَّا يجعلها معرضة لتوقيع عقوبات تجارية عليها، والذي يؤثر سلبًا على صادراتها وميزان مدفوعاتها، ممَّا يوسع من مشكلة البطالة ويزيد حدّة الفقر، ويضعف من قدراتها على الالتزام بأحكام الشرط الاجتماعي، خاصة في الوقت الراهن، الذي يشهد أزمة مالية عالمية، إضافة إلى ما تمر به مصر بصفة خاصة من أحداث بعد ثورتى ٢٥ يناير عام ٢٠١١م، و ٣٠ يونيه ٢٠١٣م، وما تبعهما من عدم استقرار اقتصادي، أصبح تطبيق معايير العمل الأساسية بكلِّ مانصت عليه الاتفاقيات والمواثيق الدولية، أمرًا غاية في الصعوبة، خاصة في ضوء اعتماد العمل على العرض والطلب، وبالطبع ضعف الطلب الفعلي على القوى العاملة بفعل إنكماش النشاط الاقتصادي، فأصبح العامل يبحث عن العمل فقط، ولايبحث عن" العمل اللائق".

أسباب إختيار الموضوع:

١- تظهر أهمية هذا الموضوع في الوقت الراهن، نظرًا لاهتمام العالم بمسألة إدراج البُعد الاجتماعي مع البُعد الاقتصادي في منظومة متكاملة.

٢- أهمية دراسة الشرط الاجتماعي في ضوء اتفاقات منظمة التجارة العالمية، وأثر ذلك على القانون الاجتماعي، وعلاقات العمل في مصر.

٣-أنه استجابة للمنهج العلمى الذي يميل إلى التحديد، ويرى أن التركيز على جانب واحد واستيفاء جميع عناصره، أفضل من بعثرة الجهد على جوانب عدة مع عدم استيفائها – أرى قصر هذه الدراسة على جانب واحد من الجوانب المتعددة لاتفاقات التجارة الحرة ألا وهو: أثر اتفاقات التجارة العالمية على القانون الاجتماعي وعلاقات العمل في مصر، الذي يمثل- فيما أعتقد- الجانب الهام من جوانب تلك الاتفاقية، ويحظى باهتمام كلّ المعنيين بالعمل والعمال.

أهمية البحث :

تبدو أهمية البحث من كونه يتناول مركبات وعناصر أساسية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وضرورة تطبيق معايير العمل الأساسية؛ باعتبارها هدفًا لأيّ (تنمية شاملة).

كما تتمثل أهمية البحث في إظهار اهتمام منظمة التجارة العالمية – ومن قبلها اتفاقية الجات– وبعض دول العالم، بتطبيق تلك المعايير ودورها في تحقيق التجارة العادلة؛ لتتمتع تلك الدول بمزايا تحرير التجارة العالمية، وإلا تعرضت للعقوبات الاقتصادية. وخوفًا من تعرض مصر لهذه العقوبات في المستقبل، يجب أن نحدد آثار تحرير التجارة سلبًا وإيجابًا في ظل اتفاقات منظمة التجارة العالمية على القانون الاجتماعي، وعلاقات العمل.

ومن أجل ضبط التوجهات الاجتماعية والاقتصادية، وجعلها متماشية مع الصالح العام للعمال، لابد من دور فاعل للنخب الاقتصادية والاجتماعية في مصر؛ لتمكين العمال من حقوقهم المقررة لهم في اعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، الصادر عن منظمة العمل الدولية عام ١٩٩٨م.

أهداف البحث :

إن الهدف من هذا البحث والغرض منه، لايخرج في حقيقته عن كونه محاولة لتحقيق الأهداف التالية:

١- يهدف هذا البحث إلى بيان الأطر الاجتماعية والاقتصادية التي ترسخ حقوق العمال المتفق عليها، مِمَّا سيتيح مع الوقت ضمان تلك الحقوق، وتمكينها في القانون الاجتماعي وعلاقات العمل.

٢-إزالة الغموض الذي يكتنف اتفاقات منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بتحرير التجارة، وذلك في ظل منافسة تجارية دولية شريفة، يتمتع من خلالها العامل – باعتباره الثروة البشرية – بالاهتمام والرعاية في ظل معايير العمل الأساسية، التي وافقت عليها جميع الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية.

٣-إظهار الأهمية القصوى لمعايير العمل الأساسية؛ باعتبارها الهدف الأساسي لمنظمة التجارة العالمية، وهو الأساس في بناء العلاقات الاقتصادية الحديثة في المرحلة المقبلة.

٤- معالجة السلبيات التي تعترض التفعيل الكامل لمعايير العمل الأساسية؛ لإزالة جميع أوجه القصور في علاقات العمل في مصر، وصولًا لتمتع مصر بمزايا التجارة العادلة في ظل اتفاقات منظمة التجارة العالمية.

٥- يهدف البحث إلى الإجابة على سؤال رئيسي ألا وهو: ما المدي الذي تؤثر فيه اتفاقات منظمة التجارة العالمية علي القانون الاجتماعي، وعلاقات العمل في مصر؟

٦- كما يهدف إلى الإجابة على عددٍ من الأسئلة الفرعية الآتية:

أ- هل تمَّ تطبيق معايير العمل المنصوص عليها دوليًا، وعربيًا على الطبقة العاملة في مصر؟

ب- هل نفذت الدول العربية – خاصة الخليجية منها – التوصيات الخاصة بمساواة العمال المهاجرين مع مواطني تلك الدول في الحقوق والواجبات؟

ج- هل تستفيد مصر من انضمامها إلى اتفاقات منظمة التجارة العالمية، في ظل التغيرات التي تحدث لها بعد أحداث ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١م، و٣٠ يونية ٢٠١٣م؟

منهجية البحث:

اعتمد البحث على منهج وصفي؛ لبيان مضمون الشرط الاجتماعي، والضرورة من إدراجه في اتفاقات الجات ومنظمة التجارة العالمية، والأسباب الدافعة لإصدار إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، وما اشتمل عليه من معايير، ومدى الخلاف الدائر بين الدول؛ لإدراج الشرط الاجتماعي ضمن بنود اتفاقات التجارة الحرة، مع تحليل للاتفاقيات والمواثيق والإعلانات والجولات والمؤتمرات الوزارية وأهدافها،